الهاشل: الانتهاء من بناء الإطار الإستراتيجي

«المركزي»: 6 مبادرات متكاملة لتعزيز حصانة القطاع المصرفي ضد المخاطر السيبرانية

أعلن بنك الكويت المركزي عن الانتهاء من بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في الكويت، والذي يهدف إلى وضع إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية (Cyber Resilience) وذلك للقطاع المصرفي في البلاد.

جاء ذلك في تصريح لمحافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل الذي أشار إلى أن هذا المشروع يأتي نتيجة لجهود متواصلة من فريق عمل أمن المعلومات للقطاع المصرفي برئاسة بنك الكويت المركزي وعضوية البنوك الكويتية، بهدف تعزيز حصانة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر السيبرانية، وتنسيق الجهود لترسيخ مستويات الحماية من تلك المخاطر، حيث يضم الإطار الاستراتيجي 6 مبادرات متكاملة، تمحورت أولى تلك المبادرات حول وضع آلية عمل لفريق أمن المعلومات للقطاع المصرفي وتحديد منهجية العمل والاختصاصات التفصيلية لمهام أعضاء الفريق ومسؤولياتهم، في إطار سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وضمان عدم تضارب المصالح.

وأشار الهاشل إلى أن المبادرة الثانية المتعلقة بإعداد وتجهيز استراتيجية وخطة للأمن السيبراني للقطاع المصرفي قد وضعت المبادئ الأساسية للتعامل مع المخاطر السيبرانية التي تشتمل على تحديد متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وإدارة الأزمات والاستجابة للحوادث السيبرانية والتعافي منها وكذلك التعاون وتبادل المعلومات السيبرانية، بالإضافة إلى التحسين والتطوير المستمر ورفع مستوى النضج المؤسسي في مجال الأمن السيبراني.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الثالثة التي اشتملت على وضع دليل متطلبات ومعايير أمن المعلومات الواجب الالتزام بها من قبل البنوك المحلية، فهي من بين أهم مراحل المشروع، إذ يقدم هذا الدليل على نحو دقيق ومفصل الضوابط الأمنية الأساسية التي يجب الالتزام بها بحد أدنى، وتغطي محاور الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، والضوابط المتعلقة بتأمين البنى التحتية التكنولوجية والعمليات، بالإضافة إلى التعامل مع الأطراف الخارجية وحماية أنظمة الدفع الإلكترونية.

ووفقا للضوابط الأمنية التي تم اعتمادها في دليل الحد الأدنى لمتطلبات ومعايير أمن المعلومات، يتعين على البنوك المحلية تقديم خطة تقييم جاهزية القطاع للتصدي للهجمات السيبرانية المحتملة، بعد أن تم استحداث آلية لعمل التقييم الذاتي والامتثال للضوابط وتقييم المخاطر الكامنة وتحديث سجل المخاطر، بهدف الارتقاء بمستويات الحماية في مجال الأمن السيبراني للقطاع المصرفي عامة.

كما يضع الإطار الاستراتيجي خطة لإدارة الأزمات المرتبطة بالهجمات السيبرانية في القطاع المصرفي وآلية لتنفيذها وإدارتها، وذلك بهدف رفع كفاءة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وتعزيز مرونتها في الاستجابة للمخاطر السيبرانية، وتضمن كذلك تصورا شاملا لخطة إدارة الأزمات السيبرانية وآلية التبليغ عن الحوادث السيبرانية المسببة لتلك الأزمات، والإجراءات الواجب اتخاذها للاستجابة لتلك الهجمات السيبرانية، وقد تضمنت كذلك وضع مصفوفة لقياس أثر المخاطر المحتملة وذلك للاسترشاد بها عند تنفيذ آلية التعامل والإبلاغ والتنسيق بين البنوك فيما يتعلق بالحوادث السيبرانية.

وأوضح الهاشل أن من بين المبادرات التي اشتمل عليها الإطار الاستراتيجي، وضع آلية للتعامل والإبلاغ وتبادل المعلومات بين البنوك عن الحوادث والتهديدات السيبرانية، وذلك وفق أعلى المعايير والمقاييس العالمية، كما يتضمن إنشاء منصة آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية.

ويأتي هذا الإنجاز في سياق رؤية بنك الكويت المركزي لصياغة المستقبل في القطاع المصرفي والمالي في الكويت، والتي أطلقها في المؤتمر المصرفي العالمي الذي عقده مؤخرا، لمناقشة فرص المستقبل وتحدياته، حيث وجه البنوك إلى العمل على بناء استراتيجية متكاملة للسنوات الخمس المقبلة ومن بينها تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني لتوفير الحماية للقطاع المصرفي وترسيخ الاستقرار المالي.

م.حسام الخرافي والمستشار محمد عبدالوهاب خلال مراسم توقيع العقد

المجموعة بحثت زيادة استثماراتها في مصر خلال الفترة المقبلة

«الخرافي» توقّع عقد إنشاء فندق في «بورت غالب» بـ 500 مليون جنيه

القاهرة ـ ناهد إمام

وقع رئيس مجلس إدارة شركة «ماك القابضة للاستثمار» م.حسام الخرافي والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار المصرية والمناطق الحرة المستشار محمد عبدالوهاب على عقد إنشاء فندق جديد خمس نجوم لمجموعة الخرافي بمدينة بورت غالب من خلال العلامة التجارية «موفنبيك ـ أكور»، وذلك ضمن خطة المجموعة في توسع استثماراتها في مجال السياحة، بإجمالي استثمارات تبلغ 500 مليون جنيه، حيث من المتوقع الانتهاء من المشروع خلال سنتين.

الخرافي وعبدالوهاب خلال توقيع العقد

وأكد المستشار محمد عبدالوهاب أن الحكومة المصرية برئاسة د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء تضع ملف تشجيع الاستثمار أولوية في عملها من خلال اتخاذ كافة الإجراءات التي تيسر عمل المستثمرين المحليين والأجانب في مصر والعمل على تهيئة بيئة جاذبة لهم من أجل المساهمة في زيادة معدلات النمو وتوفير فرص العمل.

وعلى هامش التوقيع، عقد الرئيس التنفيذي للهيئة اجتماعا مع م.حسام الخرافي، حيث تم بحث أوجه التعاون لزيادة استثمارات المجموعة في مصر خلال الفترة المقبلة.

وأكد المستشار محمد عبدالوهاب، دور هيئة الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته القائمة بمصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل داخل السوق المصري.

وأشار الرئيس التنفيذي للهيئة، إلى التوسعات الجديدة لمجموعة الخرافي، والتي تعكس ثقة المجموعة في مناخ الاستثمار في مصر وما تم من إصلاحات تشريعية وهيكلية ومؤسسية ساهمت في تهيئة مناخ أفضل المستثمرين المحليين والأجانب، موضحا أن التعديلات الأخيرة في قانون الاستثمار ستجعل الشركات القائمة ومنها مجموعة الخرافي تستفيد من الحوافز التي نص عليها قانون الاستثمار عندما تقوم بتوسعات جديدة. وأكد أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ستواصل المزيد من الإصلاحات من أجل توفير الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار ومواكبة التشريعات الاقتصادية العالمية التي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار الداخلي.

وعرض رئيس هيئة الاستثمار خلال الاجتماع الفرص الاستثمارية في كل القطاعات التي تهتم الشركة بالاستثمار فيها والمتاحة على خريطة الاستثمار، مؤكدا أن الدولة حريصة على مساندة المستثمرين بدءا من تأسيس الشركات وحتى مزاولة العمل ومتابعة ذلك بشكل دائم.

أكبر شركة لتكنولوجيات الدفع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«جي إف إتش» تستحوذ على 70٪ في «مارشال»

أعلنت مجموعة «جي إف إتش» المالية، أنها قامت من خلال شركتها الاستثمارية التابعة جي إف إتش كابيتال، بالاستحواذ على حصة بنسبة 70٪ في شركة «مارشال»، وهي من كبرى شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعتبر شركة «مارشال»، الواقع مقرها الرئيسي في دبي، والتي تأسست في 1981، أكبر وأقدم مزود لتكنولوجيا الدفع في منطقة الشرق الأوسط، من خلال خدماتها المتوافرة في 16 بلدا، كما تمتلك حصة تتجاوز نسبتها 85٪ من سوق الإمارات، وحصة أغلبية عبر الأسواق الإقليمية الأخرى التي تزاول فيها أنشطتها. وما ساعد على تعزيز وتدعيم الوضع الريادي لشركة «مارشال» في السوق، علاقتها التي تربو على 30 عاما مع شركة «فريفون»، التي تملك حصة تزيد على 40٪ من سوق أجهزة نقاط البيع بالسوق العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم «مارشال» بتوفير منتجات أتمتة المعاملات، والتي تعد الأكثر حداثة وتطورا، هذا بجانب توفير حلول التكنولوجيا المالية في السوق. يشمل عملاء «مارشال» أكبر بوابات الدفع والمؤسسات المالية في المنطقة ومن بينهم «نتورك إنترناشيونال»، بنك أبوظبي الوطني، بنك المشرق، كريدي ماكس وبنك البحرين الوطني، وغيرها من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

هشام الريس

تعليقا على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية هشام الريس: «نحن مسرورون بالإعلان عن استحواذ جي إف إتش على حصة بنسبة 70٪ من شركة «مارشال»، التي تعد بالفعل أكبر شركة تكنولوجيا مالية، رائدة ومبتكرة في مجال أنظمة الدفع التكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعد هذه ثاني معاملة استثمارية كبرى لجي إف إتش في مجال التكنولوجيا، وهو من المجالات التي نواصل التركيز عليها والاستثمار فيها بشكل استراتيجي».

وأكد أن «السجل الحافل لشركة مارشال، وأداءها المالي الإيجابي المستمر وفريق القيادة بالشركة يجعل من هذه المعاملة فرصة فريدة جدا وحتمية أيضا، ونتطلع إلى العمل معا لتمكين الشركة من الإسراع بوتيرة النمو والمحافظة على وضعها المسيطر في السوق من خلال تطوير وتوفير الجيل القادم من تكنولوجيات الدفع».

من جانبه، قال مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة «مارشال» آنيل دار: «لحوالي 40 عاما تقريبا، كانت «مارشال» ومازالت تحتل موقع الصدارة في مجال تكنولوجيا الأتمتة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال هذا الإنجاز المهم اليوم، فإننا نتطلع بشغف للعمل مع «جي إف إتش» لأخذها إلى آفاق جديدة، وتحقيق أقصى استفادة من ديناميكيات السوق الإيجابية. وستتركز جهودنا معا على استكشاف فرص جديدة والتوسع في مناطقنا الحالية، مع السعي الدؤوب إلى مزيد من الابتكار لمواصلة التقدم، نحن وعملاءنا، من حيث الكفاءة والقدرة على مواكبة متطلبات السوق والعملاء بشكل أكثر فعالية من حيث ابتكار وتوفير منتجات التكنولوجيا المالية وحلول الدفع الأكثر تطورا وحداثة».

من المجلس الأميركي للأبنية الخضراء

«السوق الكبير» يحصل على جائزة «LEED v4» الذهبية

حصل مبنى السوق الكبير على شهادة «LEED v 4 ـ Leadership in Energy and Environmental Design ـ الذهبية رفيعة المستوى والتي يمنحها المجلس الأميركي للأبنية الخضراء ـ U.S. Green Building Council ـ عن فئة تشغيل وصيانة المباني.

ويتألف مبنى السوق الكبير من تسعة طوابق، عدد 333 محلا و178مكتبا و4 مواقف سيارات، وتديره شركة عقارات الكويت بنظام BOT.

وبهذه المناسبة، قالت مسؤولة العلاقات العامة في شركة عقارات الكويت دلال الذربان: «سعداء بحصول مبنى السوق الكبير بهذه الجائزة من المجلس الأميركي للأبنية الخضراء، حيث شكل اجتياز المعايير التقنية لأنظمة تصنيف LEED تحديا كبيرا لنا، ولم يكن بالأمر الهين، خاصة أن المبنى قديم تم إنشاؤه عام 1970».

وأضافت: «تعتبر شهادة LEED مقياسا دوليا في تصميم وإنشاء مبان تراعي المتطلبات البيئية، حيث يقيم هذا النظام المباني وفقا لعدة نقاط تشمل اختيار الموقع وتوفير الطاقة والتصميم الداخلي ومدى توافقه مع البيئة».

وأوضحت الذربان انه سبق أن نال مبنى سوق الكويت، والذي تديره أيضا شركة عقارات الكويت، جائزة LEED v4 الذهبية عن ذات الفئة، حيث يعتبر مبنى سوق الكويت أول مبنى متعدد المرافق في الكويت، حيث تم إنشاؤه في 1972، ويتكون من محلات ومكاتب ومواقف سيارات متعددة الأدوار.

واختتمت الذربان تصريحه بالقول: «من تميز إلى آخر، ومن إنجاز الى إنجاز، تحرص عقارات الكويت على ترك بصمة واضحة في كافة المشاريع التي تديرها، وسنعمل في الفترة المقبلة على استحصال شهادة LEED لباقي المباني والمشاريع التي تديرها».

للتعاون في مجالات التدريب واختبارات التعيين

مذكرة تفاهم بين «الدراسات المصرفية» و«هيئة الصناعة»

ضمن إطار التعاون المشترك بين معهد الدراسات المصرفية والهيئة العامة للصناعة، تم توقيع مذكرة تفاهم أمس بشأن التعاون في مجالات التدريب واختبارات التعيين.

وقد قام بتوقيع المذكرة المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي، والمدير العام للهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي. وحضر توقيع المذكرة من معهد الدراسات المصرفية كل من: مدير إدارة العمليات مهلهل المضف، ومديرة إدارة التدريب م.سها اسحق، ومدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية أسامة الدعيج، ومدير إدارة التسويق والعلاقات العامة هدى مجذوب.

حضر من الهيئة العامة للصناعة كل من: نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية م.عبدالله السهلي، ومدير إدارة الشؤون الإدارية جارالله الدوسري، ومدير إدارة الشؤون القانونية نايف المطيري، ورئيس قسم التنظيم وممثل التطوير الإداري شذا درويش، ورئيس قسم شؤون الموظفين فهد السبيعي.

ويأتي توقيع هذه المذكرة ضمن مجموعة من الاتفاقيات والتحالفات التي يعقدها معهد الدراسات المصرفية، بهدف تقديم أفضل وأحدث الخدمات للعديد من القطاعات، وذلك للمساهمة في العمل على الرفع من الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات، والتطوير من مهارات العاملين فيها وفقا لاحتياج كل قطاع على حدة.

عبدالكريم تقي ود.يعقوب الرفاعي خلال توقيع مذكرة التفاهم

«المحاسبين»: الانتهاء من المبنى الجديد في الأشهر القادمة

كشف مدير مشروع المبنى الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وعضو مجلس الإدارة السابق طارق الكندري عن أن نسبة ما تم إنجازه في التشطيبات الخاصة بمبنى الجمعية الجديد يصل إلى ما يقارب 80٪، متوقعا الانتهاء من كل التشطيبات الخاصة بالمبنى في الأشهر القليلة القادمة.

ولفت الكندري، في بيان صحافي، الى أن المقاول بدأ في إنجاز التشطيبات المطلوبة الداخلية والخارجية منذ شهر نوفمبر الماضي، مبينا أن لجنة المقر والمبنى الجديد المختصة بالإشراف على عمل المبنى تعمل جاهدة مع المقاول المعني بتشطيبات المبنى على تحقيق أعلى معايير الجودة والإتقان في تشطيب المبنى وبشكل يتفق مع احتياجات ومتطلبات الجمعية في المدى الطويل.

واختتم الكندري تصريحه بالقول: هناك آمال كبيرة بتسليم المبنى وإنجازه في الأشهر القليلة المقبلة تمهيدا لإيصال التيار الكهربائي قبل موعده المحدد ليتسنى لأعضاء الجمعية العاملين والمنتسبين من الاستفادة من الخدمات التي سيقدمها المبنى وخاصة في مجال التدريب والتطوير المهني لمقدراتهم، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام مجلس الإدارة وتمكينه في تحقيق استراتيجيته وتطوير أعمال المهنة بالشكل المطلوب، خاصة أن المبنى الحالي لم يعد يتسع لتحقيق الرؤية والاستراتيجية المتطورة للجمعية، فضلا عن تلبية احتياجات الأعضاء بشكل كبير.